قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

إشكالية الديمقراطية؛ "رؤية سوسيولوجية"

The Problem of Democracy; "Sociological Vision"

محمد جبالة [1]*
[1]جامعة معسكر- الجزائر

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال : 2019/09/04
المراجعة : --
القبول : 2019/10/06

الكلمات المفتاحية:
الديمقراطية،
الديمقراطية التشاركية،
الديمقراطية التمثيلية،
علم الاجتماع،
النظريات السوسيولوجية.

ملخص

يتناول هذا المقال ظاهرة الديمقراطية وفق رؤية سوسيولوجية، بناء على تخصص الباحث، حيث تنطلق من إشكالية تحديد المفهوم وحصر أبعاده (ديمقراطية تشاركية، تمثيلية، مفروضة...الخ)، ثم تتناول بالنقد والتحليل أطروحات علماء الاجتماع من خلال استعراض الأسس التي تقوم عليها النظريات السوسيولوجية فيما يخص هذه الظاهرة؛ بدءا بالوضعية، البنائية الوظيفية، ومرورا باتجاهات الاختيار العقلاني، الفينومينولوجيا، ووصولا إلى إسهامات مدرسة فرانكفورت في هذا المجال، خاصة أعمال رائدها المعاصر "يورغن هابرماس" (y. Habermars)؛ وتذييل ذلك "بملاحظات سوسيولوجية تخص الباحث".

Key words:
Democracy,
Participatory democracy,
Representative democracy,
Sociology,
Sociological theories.

Abstract

This article addresses the phenomenon of democracy according to a sociological vision, based on the specialization of the researcher, starting from the problem of defining the concept and restricting its dimensions (participatory, representative, enforced democracy... And then critique and analyze the theses of sociologists by reviewing the foundations of sociological theories in relation to this phenomenon; starting with the position, functional constructionism, and through the directions of rational choice, phenology, and to feminist theory Its ramifications, and the contributions of the Frankfurt School in this field, especially the work of its contemporary pioneer "Jürgen Habermas ".

* Corresponding author at: University of Mascara , ALGERIA
Email : mohamed.djebella@univ-mascara.dz

مقدمة

تعتبر ظاهرة الديمقراطية من بين المواضيع المتشعبة لكونها تمثل نقطة التقاء بين مجموعة من العلوم الاجتماعية والإنسانية (السياسة، القانون، الاجتماع، الفلسفة...الخ)، وهو ما جعل الرؤى تتعدد وتتضارب، بل تتناقض في بعض الأحيان؛ خاصة إذا تتبعنا مسار هذا المفهوم ومدلوله عند الانتقال من مستوى التنظير إلى مستوى الممارسة التي تخبر عن وجود قطيعة في اغلب الأحيان بين الفكرة كانطلاقة والمبدأ كتطبيق لهذه الفكرة على ارض الواقع.

وبناء على ذلك حاولنا من خلال هذه المداخلة، المتواضعة، أن نحدد في البداية معنى الديمقراطية عن طريق حصر حدودها وأبعادها (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...الخ)، ثم تكلمنا عن الإرهاصات الأولى للمفكرين، ضمن ما يسمى بالفكر الاجتماعي، وبعد تعمقنا في الأسس المعرفية والسوسيولوجية التي تناولت ظاهرة الديمقراطية من التطرق لأعمال: أصحاب النظرية الوضعية، البنائية الوظيفية، نظرية الاختيار العقلاني، الاتجاه الفينومينولوجي، وختمنا بمدرسة فرانكفورت ورائدها المعاصر "يورغن هابرماس"؛ وفيما يأتي تفصيل لذلك:

1- في تحديد معنى مفهوم الديمقراطية وأبعاده

إذا جئنا إلى المعنى اللغوي لمفهوم الديمقراطية فنجد أن اغلب المؤلفات التي تهتم بهذا الموضوع تتفق على تعريف واحد تقريبا مع اختلاف صيغ التعبير من حيث التفصيل أو الإيجاز؛ إنها (الديمقراطية) "**كلمة يرجع أصلها عهد اليونان القديم، وهي مركبة تركيبا مزجيا، من لفظين: "ديموس"** (demos)، **أي الشعب. وكلمة "كراتوس"** (cratos)، **أي السلطة، ومعناها بذلك سلطة الشعب**"[1].

أما إذا انتقلنا إلى المعنى الاصطلاحي، فيمكننا سرد التعريفات الآتية:

- "**الديمقراطية هي المنافسة بين الصفوات استنادا إلى أسس متعددة**"[2].

- "**هي مشاركة الجماهير في الحكومة**"[3].

- "**الديمقراطية هي النظام الذي لا تتمثل فيه سلطة الحكم في المَلك أو الطبقة الارستقراطية، بل في الشعب الذي يستطيع عبر ممثليه أن يحكم نفسه بنفسه**"[4].

- "**الديمقراطية هي رقابة الشعب على الحكومات**"[5].

- **يشير هذا المفهوم إلى "نظام، فلسفة، نموذج، منظمة اجتماعية؛ إنها شرعية تؤسس على حقيقة أن السلطة التشريعية مشتقة من سلطة الشعب ومواقفه**"[6].

- "**الديمقراطية؛ نظام يعني حكم الشعب لنفسه، أو على الأصح حكم الفقراء، وبذلك يتميز نظام الحكم الديمقراطي عن النظام الديكتاتوري أو التيوقراطي (الحكومة الدينية) بأنه حكم الأغلبية وليس حكم الصفوة أو الأقلية العسكرية أو الدينية أو الأغنياء**"[7].

انطلاقا من التعريفات السالفة يمكن أن نستنتج، مبدئيا ومن الناحية النظرية، أن الديمقراطية تعني مشاركة الشعوب في وضع السياسات العامة والخطط الاقتصادية والقوانين التي تسير وتنظم وتحكم العلاقات داخل النسيج الاجتماعي للمجتمعات ومتابعتها؛ وإذا انتقلنا إلى المستوى الواقعي (كيفية تطبيق هذا الطرح التشاركي على ارض الواقع من قبل النخب الحاكمة)، فيمكن حصرها في العديد من النماذج، تتمظهر، حسب "مادلين قرافيتز" (Madeleine Grawitz) في الأشكال الآتية:

- "**الديمقراطية السياسية** (démocratie politique)؛ **حكم الشعب، بالشعب، للشعب**"[8].

- "**الديمقراطية التمثيلية** (démocratie représentative)؛ **تؤسس على اختيار الشعب ممثليه الذين يحكمون باسمه**"[9].

- "**الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية** (démocratie économique et sociale)؛ **وتؤسس على نفس الضرورات السياسية: الحرية الفردية، الاقتراع العام، التعددية السياسية. ولكنها تبقى عرضة لتدخل الدولة لتصحيح تجاوزات الليبرالية الاقتصادية**"[10].

- "**الديمقراطية الليبرالية** (démocratie libérale)؛ **وهي تشبه نموذج النظام السياسي للديمقراطية الاجتماعية ولكنها تختلف عنه من حيث تؤسس على : وجود حياد نسبي للدولة مؤيد للمنافسة الحرة، الفوائد المكتسبة، الرأسمالية، وعدم المساواة الاجتماعية**"[11].

- "**الديمقراطية الصناعية** (démocratie industrielle)؛ **وهي تتعلق بمشاريع محاولات إصلاح الرأسمالية والسلطة داخل المؤسسة**"[12].

- "**الديمقراطية الشعبية؛ وهي تطبق في ظل الأنظمة الشيوعية في الشرق أو العالم الثالث، حيث لا يسمح بالتعددية وحرية الرأي وغيرها. فالحزب الشيوعي، في ظلها، يحوز كل الصلاحيات**"[13].

ويضيف "فايز الصياغ"، ضمن كتاب "غِدِنز الذي ترجمه، نوع آخر يخص الواقع العربي- الإسلامي وسمه "**بالديمقراطية المفروضة" التي تعني إقامة ديمقراطية على الطريقة الأمريكية التي تتجاهل الأسس والمعايير التي تبنى عليها حياة سياسية واجتماعية سليمة ومنتجة** [14].

وهناك نوع آخر يطلق عليه "**الديمقراطية التشاركية أو كما يصطلح عليها البعض بالديمقراطية المشاركتية التي تشير إلى وجود مشاركة شعبية فعالة من خلال إعادة توزيع القوة و السلطة في المجتمع، كما تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم بصفة دورية، وفي ظل شفافية تتيح لهم الاشتراك في صنع السياسات العامة، وهذا في إطار أوسع والمتمثل في الهندسة السياسية**"[15].

بناءً على ما تقدم يتضح أن الديمقراطية من الناحية النظرية تعني اشتراك الشعب في وضع الخطط والبرامج التي تنظم جميع مناحي الحياة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التجارية... الخ. ولكن إذا انتقلنا إلى المستوى التطبيقي (كيفية وضع هذه

الأفكار في الفعل) نجد أنها تختلف باختلاف قناعات النخب السياسية الحاكمة وكيفية تمثلها للفعل السياسي الذي لا يخرج في اغلب الأحيان عن "اوليغاركية" " روبرت ميشلز" التي يتم بموجبها مراعاة المصلحة الشخصية وتقديمها وتغليبها على المصلحة الجماعية التي الشعوب والأوطان بصفة عامة.

2ـ الديمقراطية من منظور سوسيولوجي

يجب الإشارة في البداية إلى أن ظاهرة الديمقراطية، بمفهومها الحالية، قد ارتبطت بمسالة هامة هي النظام والانتظام؛ وإذا شئنا التدقيق يمكننا القول إشكالية انتظام المجتمعات (كيف يمكن أن يتشكل لدينا مجتمعا مستقرا، ومستمرا؟) التي شغلت بال المفكرين الاجتماعيين[16] وعلماء الاجتماع[17].

إن الحديث عن الديمقراطية، كظاهرة اجتماعية شغلت بال المفكرين الاجتماعيين يتطلب الإشارة إلى بعض الأعمال التي تركت بصمتها ضمن تطور الفكر الاجتماعي على غرار مؤلف "أليكسي دي توكفيل" (Alexis De Tocqueville) المعنون ب: "الديمقراطية في أمريكا" (la Démocratie en Amérique) الذي اقتنع من خلاله بالدور الذي تلعبه الديمقراطية في الحياة السياسية، حيث سجل إعجابه بالنشاط السياسي وبنظام الانتخابات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية[18]؛ وهو يقول في ذلك: "**لم أعجب من شيء من تلك الأشياء الجديدة التي استرعى نظري في أمريكا طوال المدة التي قضيتها فيها، كعجبي الشديد من تساوي أفراد الشعب في أحوالهم الاجتماعية، ولكني لم البث أن وقفت على ما لهذه الحقيقة الأساسية من عظيم الأثر في مجرى شؤون المجتمع كله، إذ هي التي توجه الرأي العام اتجاها خاصا، وهي التي صبغت القوانين بصبغة معينة، وزودت الحاكمين بمبادئ جديدة، وأكسبت المحكومين عادات خاصة كذلك**"[19].

ومن بين المفكرين الذين كانت لهم أيضا إسهامات كبيرة ضمن هذا المجال نذكر من يصطلح على تسميتهم بفلاسفة العقد الاجتماعي؛ ف: "هوبز" (Hobbes) ، مثلا يقترح النظام الملكي باعتباره الكفيل الوحيد لظاهرة النظام والانتظام داخل المجتمع البريطاني؛ وهو يؤكد أن "الأفراد الذين يخافون العقاب ينفذون التزاماتهم، ويتوقعون من الآخرين نفس الشيء ومن ثم يتحقق بينهم قدر من الترابط والاتساق في المعايير تجعل الحياة قادرة على الأشرار"[20]. أما " لوك" (Locke) فيقترح إقامة نظام جمهوري يُختار بموجبه حاكم وفق عقد مسبق قابل للفسخ في حالة عدم ضمانه للعدالة والمساواة؛ وعموما يمكن إيجاز نظرة "لوك" هذه في نقطتين:

ـ"**يجب ألا يمنح للدولة غير الحد الضروري من الحقوق لتسيير شؤون الحكم، وجوهر وظيفتها هي حماية أرواح المواطنين وحريتهم وملكيتهم**"[21].

ـ"**إذا فشلت الدولة في تامين هذه الوظائف على الشكل الصحيح، فيجب استبدالها بأخرى تقوم بهذه الوظائف**"[22]. أما "**روسو**" (Rousseau) **فيعتبر " أول من دعا إلى البحث عن الوسائل الكفيلة برفع مستوى حياة الناس، وعن مبدأ الأخوة، وقد عرض كل أرائه سواء الفلسفية أو السياسية أو الاجتماعية في كتابه المشهور : العقد الاجتماعي**"[23]؛ وهو يؤكد أن "**الهدف الجوهري للمهمة الأساسية للعقد الاجتماعي، والتي تتمثل في القضاء على حالة الفوضى الاجتماعية، وتحقيق المساواة الاجتماعية التي يستطيع الإنسان من خلالها تحقيق حريته، والحيلولة دون استغلاله**"[24]؛ كما انه يحذر من ظهور جماعات ثانوية مسيطرة في الدولة، لأنها تحول دون التعبير عن الإرادة العامة التي تؤسس على مبدأ أن يكون لكل مواطن رأيه الخاص به وحده، ضمانا للإرادة العامة، والاستنارة الدائمة وعدم وقوع الشعب في الخطأ[25]. وهو بذلك يقترح نظاما ديمقراطيا يؤسس على اختيار الشعب لممثليه الذين يتوجب فيهم أن يضمنوا العدل والمساواة بين الرعية، وإذا لم ضمنوا ذلك فيعزلون ويغيرون بآخرين وهكذا تستمر العملية الديمقراطية.

وإذا حاولنا استقصاء أعمال ما يصطلح على تسميتهم رواد علم الاجتماع، فالبداية تكون بالعلامة العربي **ابن خلدون** الذي تناول، ضمن مقدمته المشهورة، ظاهرة المبايعة، التي يمكن تصنيفهما ضمن مجال ما يمكن أن نسميه "الممارسة الديمقراطية من الناحية النظرية" (ما يجب أن يكون)؛ و"**البيعة**" أو "**المبايعة**"، على حد تعبيره: "**هي العهد على الطاعة؛ كأن المبايع يعاهد أميره انه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، ولا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره...فسُمي بيعة؛ مصدر باع؛ وصارت البيعة مصافحة بالأيدي**"[26]. أما إذا جئنا الجانب الممارساتي لظاهرة الديمقراطية، ضمن التجربة الإسلامية، فهي ترتبط بظاهرة "**الشورى**"[27] الذي تراجع بعد نتيجة حدوث تغيرات سريعة وعميقة مست المجتمعات الإسلامية عامة، وهو ما أدى إلى ظهور عوامل أخرى تتحكم في أنظمة الحكم والمسار الديمقراطي للدولة منذ نشأتها إلى حين زوالها واضمحلالها على غرار ظاهرة "العصبية"[28] التي يتكلم عنها "ابن خلدون" حيث يقول: "**...أن المغالبة والممانعة إنما تكون بالعصبية لما فيها من النُعرة والتذامر واستماتة كل واحد منهم دون صاحبه**"[29]. وعليه فالممارسة الديمقراطية، حسب الواقع الاجتماعي للدول التي أخضعها ابن خلدون للدراسة، قائمة على المغالبة والممانعة وهي وترتبط بعامل العصبية التي تلعب دور محوري فيها، فبها ينتزع الحكم والملك (ظهور عصبية جديدة قوية)؛ ومن خلالها تزول الدول وتضمحل (ضعف العصبية وتفككها).

ولمزيد من التفصيل حول إشكالية الديمقراطية من المنظور السوسيولوجي نتطرق للأسس التي قامت عليها أهم النظريات السوسيولوجية التي اهتمت بهذا الموضوع؛ وفيما يأتي توضيح ذلك:

أ. النظرية الوضعية

يقول "**علي غربي**": "**أن الاتجاه الوضعي قديم في التفكير الإنساني، حيث يضرب بجذوره التاريخية والفكرية في التاريخ الأوروبي لمرحلة ما قبل الثورة الفرنسية بكثير؛ ولكنه لم يكتمل كنسق نظري متميز إلا بعد ما نشر "كونت**" (Comte) **كتابه** الموسوم: "دروس في

الفلسفة الوضعية" (cours en philosophie positive)، **والتي ألقاها في شكل محاضرات على أتباعه وطلبته فيما بين** 1842 ـ1880م[30]. **وقد ركز "كونت"**، من خلال وضعيته على ظاهرة النظام والانتظام؛ بمعنى انه وجه جل أعماله اتجاها محافظا يؤسس على فكرة كيفية إعادة تنظيم هذا الواقع الأوروبي الذي اضطرب بفعل التغيرات التي عرفها (حركة النهضة، فلسفة الأنوار، الواقع الاجتماعي...الخ)، بعدما كان منتظما في فترة سيطرة الكنيسة.

إن الحل يكمن، حسبه في المذهب الوضعي الذي يبشر به؛ وهو يقول في ذلك: "**تقدم الفلسفة الوضعية لإعادة التنظيم الاجتماعي الذي يجب أن يحل محل الجو النقدي الذي تعيش فيه اغلب الدول المتحضرة الآن**"[31]. وقد بنيت الوضعية على فكرة التقدم الاجتماعي باعتباره القانون المخلص من حالة الفوضى التي يعيشها المجتمع، "**وهي تؤمن أن أزمة النظام لا تتمثل في حالة الفوضى والاستغلال الواقعي للنظام الاجتماعي كما يراها "سان سيمون" أو حتى "ماركس"؛ وإنما هي تبعا لكونت أزمة على المستوى العقلي، وحتى يتمكن من إعادة التنظيم الاجتماعي يجب إعادة التنظيم العقلي أولا**"[32].

وعليه فنظرة الوضعية للظاهرة الديمقراطية تندرج ضمن اتجاه محافظ يُثمِن ما هو ايجابي من ظاهر يتضمنها الواقع الأوروبي، والعمل على تعديل ما هو سلبي؛ كما أنها تدعو إلى تجاوز المرحلتين الأوليتين للفكر الإنساني (اللاهوتية والميتافيزيقية) والتقدم بسرعة نحو المرحلة الثالثة (الوضعية)، وعدم التوقف عند هذا الحد بل يتوجب تعميمها لتصبح بمثابة "ديانة للإنسانية" تتوحد في ظلها الرؤى والتصورات وبالتالي يتحقق النظام والانتظام العالمي.

ب-البنائية الوظيفية

لقد جاءت "البنائية الوظيفية" كامتداد لوضعية "كونت" ووظيفية "دوركايم" (Durkheim) اللذين ينتميان للاتجاه المحافظ؛ وقد تبلورت مع أعمال "تالكوت بارسونز"[33](T. Parsons) الذي حاول أن يضع نظرية شاملة تحاول أن تفسر المجتمع في ثباته وحركيته من منظور استقراري؛ وضمن هذا الإطار يقول "سمير نعيم" أنها "ليست سوى صياغات جديدة لأفكار ومسلمات قديمة تعود إلى القرن التاسع عشر وترتبط بظهور ذلك الاتجاه القوي ذي الصبغة العلمية للدفاع عن النظام الرأسمالي وتبريريه[34]".

أما عن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية فهي تصور المجتمع في شكل نسق (system) يضم مجموع من الأجزاء (البناءات: اقتصادي، سياسي، ديني، ثقافي، تعليمي...الخ)، وكل بناء يؤدي وظيفة محددة، وإذا تمكنت هذه الأجزاء من تأدية وظائفها على أكمل وجه، فهي بذلك تساهم في إشباع حاجات بعضها البعض (وفق مبدأ التساند الوظيفي)، وبالتالي سيكتب لهذا المجتمع الاستقرار والاستمرار.

وإذا حاولنا أن نحدد طبيعة الممارسة الديمقراطية التي يدعو إليها "بارسونز" فتقول سامية خضر صالح: "**في إطار هذا الاتجاه الفكري ظهرت مصطلحات سياسية "كالديمقراطية المستقرة والشرعية والتحديث السياسي؛ فالذين يميلون إلى تبني الاتجاه البنائي الوظيفي من علماء الاجتماع السياسي ينظرون إلى النظام السياسي في ضوء علاقته التكاملية بالنظم الأخرى باعتباره نسقا فرعيا يؤدي وظيفة ايجابية للنسق الأكبر وهو المجتمع**[35]". وتضيف (سامية خضر صالح) أن هذا الاتجاه "**يوضح لنا طبيعة ووظائف الظواهر الاجتماعية أو السياسية فكل درجة من درجات المشاركة السياسية لها وظيفة معينة فالأحزاب تقوم بوظيفة توصيل رغبات المواطنين والناخب يقوم بوظيفة معينة هي اختبار من يعتقد انه سيحقق له رغبته** [36]".

بناءا على ما سبق يتضح أن البنائية الوظيفية جاءت لتبرر وتدعم الواقع الاجتماعي الأمريكي، لاسيما وان "تالكوت بارسونز" يعتبر المنظر الاجتماعي للنظام الرأسمالي خاصة وانه دعى إلى إقامة نظرية شاملة تفسر المجتمع في ثباته وتحركه من وجهة نظر تستبعد الصراع والجدل وتصور المجتمع الأمريكي (باعتباره النموذج الاسمي للرأسمالية) على انه يعيش حالة ديمقراطية مستقرة تتطلب النشر والتعميم على كل المجتمعات الأخرى باختلاف خصوصياتها الاجتماعية والثقافية.

ج. الاختيار العقلاني

يؤكد "ليفي" وأصدقاؤه (Levi et al) أن "**المبادئ الأساسية لنظرية الاختيار العقلاني قد اشتقت من النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة في علم الاقتصاد السياسي، مثلها مثل نظرية المباريات** (Games Theory)، **وبفضل الجهد الذي قام به "جيمس. س. كولمان"** (James. S.Colman) **أصبحت من النظريات الهامة لعلم الاجتماع المعاصر**"(37). **كما "قدم "فريدمان" و"هيكتار"** (friedman and Hechter)، **بناءً على مجموعة من النماذج المتغيرة، ما وصفاه بأنه نموذج هيكلي لنظرية الاختيار العقلاني، حيث يتضح أن الفرد هو الوحدة الأساسية لعملية التحليل**"[38].

أما عن الأسس التي قامت عليها هذه النظرية فهي تتمحور حول فكرة أن "**نشاطات البشر المتبادلة ترمي إلى الحصول على الحد الأقصى من المنفعة، وهي تركز في ذلك على الإجراءات العقلانية التي يتبعها البشر في تقرير أفعاله**"[39]. وللتوضيح أكثر ولإيضاح الخصائص المميزة لهذه النظرية نشير إلى محاولتها "**بناء نماذج لما يقوم به الفرد إذا ما تصرف بعقلانية في موقف معين. مثلا، أنا اعرف ما هو داخلي، واعرف ما هي السلع والخدمات المتاحة لي واعرف ترتيب الأشياء التي ارغب في الحصول عليها. ولذا فإنني استطيع ترتيب البدائل المتاحة لي بحسب ما أفضل**"[40]. كما انه يوجد "**جانب نفعي واضح في نظرية الاختيار العقلاني: فانا اختار ما يجلب لي اكبر درجة من الإشباع والمنفعة، إلى جانب افتراض أنني اعرف وضعي**"[41].

أما عن المبادئ الأساسية لنظرية الاختيار العقلاني التي تقوم عليها عملية التفسير السوسيولوجي للظاهرة الديمقراطية؛

فيمكن إيجازها فيما يأتي:

- يؤكد أصحاب هذه النظرية أن جميع "**الأفراد لديهم رغبات ثابتة، وبافتراض أنهم يتميزون بالعقلانية، فانه من الممكن تقديم الرغبات حسابيا كفائدة، وبذلك تصبح الموضوعات ذات الفائدة الأكبر هي الأكثر تفضيلا عن الموضوعات الأخرى. أما بخصوص المواقف التي تتطلب اختيارا، فيفترض أن يجمع الأفراد معلومات عن البدائل المتاحة ويقَيمُونَ تكاليف وفوائد هذه البدائل، وبحسب مستوى الفائدة المتوقعة طبقا لكل بديل من هذه البدائل ويكون التحرك نحو الفائدة الأكبر توقعا؛ فسلوك الأفراد ما هو إلا عملية مستمرة لجمع المعلومات ولتحليل التكلفة والفائدة لزيادة الفائدة**" [42].

- إذا أسقطنا الكلام السالف الذكر على الحياة السياسية عامة، وعلى "**الممثلين السياسيين لأجهزة الدولة فهم يبحثون عن تحقيق مصالح خاصة من خلال استغلال مراكزهم ومواقعهم السياسية داخل الحكومة وتلك الفئة توزع الخدمات على الأفراد من إمكانيات وموارد الدولة لصالح جماعات الضغط أو الشركات الخاصة وغير ذلك نظير حصول السياسي على التأييد الكافي لنجاحه من خلال لعبة المشاركة السياسية في الانتخابات والتصويت**"[43].

- أما فيما يخص الفعل الانتخابي، فيشير أصحاب هذه النظرية "**إلى قيام الأفراد بحساب التكاليف والفوائد الخاصة بالمشاركة السياسية، حيث يقومون باختيار العمل الذي يعطي أفضل فائدة مقارنة بالتكاليف...فالتصويت له طبيعة الخدمة الاستهلاكية كما أن دوافعه تتغذى من مصادر عديدة مثل الرضا من قيام المواطن بواجب مدني، السعادة من تجنب الوقوع تحت طائل القانون بدفع غرامة حينما لا يقوم الفرد بواجبه، وهذا النظام معمول به في بعض الدول، فالتصويت هو وسيلة لتعبير المواطن عن مشاعره وأفكاره، فعندما يعطي الفرد صوته في الانتخابات يكون قد أدلى برأيه لصالح حزب أو شخص يرفضه أو يريد أن يفوز عليه مرشح آخر**"[44].

وعليه فيمكن القول أن نظرية الاختيار العقلاني وقفت إزاء الفعل الديمقراطي وقفة عقلانية تبادلية، بمعنى أن مختلف الفاعلين السياسيين تحكمهم المصلحة؛ ففعل الحلة الانتخابية يؤسس على محاولة إقناع اكبر عدد ممكن من المصوتين؛ وفي المقابل فعل الانتخاب (المنتخِبين) أيضا تحكمه المصلحة (ماذا استفيد إذا انتخبتك؟)؛ بمعنى أن هذه العملية تصبح أشبه ما تكون بما يمكن أن نسميه سوقا سياسية.

د- الفينومينولوجيا

لقد "**تطورت الفينومينولوجيا كاتجاه فكري إنساني من خلال كتابات "ادموند هوسرل"** (E. Husserl) **خلال العقود الثلاث الأولى من القرن العشرين...وحينما صاغ "هوسرل" أفكاره دخل في حوار طويل مع الفلاسفة الوجوديين الذين حاولوا استخدام بعض الأفكار في مجال الفلسفة الوجودية من أمثال: "جان بول سارتر"** (Sartre)، **و"ميرلو بونتي"** (Merleau_Ponty). **وإذا كان بالإمكان وصف الفينومينوجيا عند "هوسرل" بالمثالية، فان بالإمكان أيضا وصف الفينومينولوجيا الوجودية بالواقعية**"[45].

وقد عمل "هوسرل" عل توسيع مفهوم الفينومينولوجيا "**لتصبح فلسفة شاملة تحاول تحديد مجال "الخبرة الخالصة" التي نشأت من خلالها كل العلوم الاجتماعية. وبهذا المعنى فان الفينومينولوجيا تسعى إلى دراسة أشكال الخبرات الواعية التي طالما سلم بها الفلاسفة والعلماء واعتمدوا عليها في إقامة فلسفاتهم وصياغة نظرياتهم**"[46].

وإذا انتقلنا إلى مجال علم الاجتماع الفينومينولوجي فالفضل يعود إلى "الفرد شوتز" (A. Schutz) من خلال مؤلفه الشهير "**فينومينولوجيا العالم الاجتماعي" الذي حاول، من خلاله، تفسير تشكل الظواهر الاجتماعية من خلال الناس "العاديين" و"الخبراء". والهدف من ذلك هو توضيح مدى الثراء الفكري الذي يمكن أن تنطوي عليه محاولات "التنظير" بالاعتماد على "الخبرات الشائعة" التي تزخر بها الحياة اليومية، فضلا عن محاولات التوفيق المختلفة التي تتم من خلال الفكر الفلسفي والاجتماعي**"[47].

وقد عالج "شوتز" العديد من القضايا الهامة التي تقع ضمن مجال الفكر السوسيولوجي الحديث. ومن بينها: "**الواقع الاجتماعي، مجالات المعنى، البناء الاجتماعي، التشيؤ، الحتمية، العلم، المعرفة، علم الاجتماع الامبريقي. أما الافتراض الأساسي التي تنهض عليه هذه القضايا فهو أن "الحياة اليومية" تمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي، وان العالم المحسوس والخبرة الحياتية تمثلان الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع**"[48].

أما عن كيفية تفسير الممارسة الديمقراطية من وجهة نظر النظرية الفينومينولوجية فهي تهتم بالمشاركة السياسية التي يجب أن تؤسس، حسبها، على النقاط الآتية:

- "هناك محاولة لاستبعاد نقاط الصراع والاختلاف.

- الدعوة إلى التأمل الذاتي وتغيير الذات وتجنب التصدي للنظام.

- البحث عن التصالح مع الواقع المعاش.

- التسليم بثبات البناء الاجتماعي.

- الاهتمام بالصفوة وتسخير طاقة الجماهير"[49].

وبما أن المشاركة السياسية هي ممارسة واقعية تؤسس على النشاط والحركة "**فالاتجاه الظاهراتي يبحث عن النيات، وبما أن المشاركة السياسية تدخل في نطاقها حركات التمرد والنضال والكفاح من اجل التغيير فان الاتجاه الظاهراتي هو بالأحرى دعوة لتغيير الذات بدلا من تغيير الواقع المعاش**"[50].

اذن يتضح مما سلف أن النظرية الفينومينولوجية تعتبر من بين الاتجاهات المحافظة لأنها تدرس ظاهرة الوعي في علاقة مع الواقع الاجتماعي، حيث اعتبرته كأداة تؤدي دورا ايجابيا وفعالا للذات التي يعاد بناؤها باستمرار من خلال الأفعال اليومية التي تزود الإنسان بالمعارف والخبرات؛ لذلك فالأمر لا يتطلب تغيير الواقع، بل تغيير الذات لكي تتوافق مع الواقع

الاجتماعي عامة ونظام الحكم السائد بصفة خاصة.

هـ مدرسة فرانكفورت: "هابرماس" (Habermas) نموذجا

تتفق اغلب الكتابات المتوفرة حول مدرسة فرانكفورت، هي بمثابة إحياء للتراث الماركسي مع تحديثه وتطويره لكي يواكب التغيرات الحاصلة في المجتمعات، خاصة الرأسمالية منها من منطلق أن الحتمية الاقتصادية التي تنبأ بها "ماركس" (Marx) لم يكتب لها النجاح لذلك ظهرت هذه المدرسة لاستكمال المسيرة العلمية وكشف ظاهرة الهيمنة والاستغلال التي يمارسها النظام الرأسمالي بالتركيز على عوامل أخرى غير العامل الاقتصادي الذي تجاوزه الزمن.

وقد أنشئ هذا المعهد (مدرسة فرانكفورت أو معهد البحوث الاجتماعية الذي كان من الواجب تسميته المعهد من اجل الماركسية) **"بمقتضى قرار23 فبراير 1923 م الصادر عن وزارة التربية الوطنية، وهو امتداد للأسبوع الأول للعمل الماركسي، الذي شارك فيه كلا من "لوكاش"(Lukacs)، و"بولوك"(Pollock)، و"فيتفوجل"(Wittffogel)، وغيرهم. تم تنصيب المعهد بالحرم الجامعي بفرانكفورت، وكان "كارل غرونبيرغ"(C. Grunberg) أول مدير له خلفه "ماكس هوركهايمر" سنة 1931م. فتح المعهد ملحقات في كل من جنيف، وباريس ولندن حيث لجأ منشطوه الأساسيين سنة 1933 قبل الالتحاق بالولايات المتحدة الأمريكية فالحق المعهد بجامعة كولومبيا في نيويورك قبل العودة إلى فرانكفورت سنة 1950"**[51].

ويمثل هذه المدرسة كل من "هوركهايمر"(Horkheimer)، "ادورنو"(Adorno)، "فروم"(Fromm)، "ماركيوز" (Marcuse)، و"هاربرماس" (Habermas)؛ أما عن نهجهم العلمي فيقول "السيد الحسيني": **"على الرغم من أن هؤلاء المفكرين والفلاسفة قد خضعوا لمؤثرات فكرية عديدة يصعب حصرها، إلا أنهم اتخذوا موقفا مناهضا من الوضعية، متأثرين في ذلك بكتابات "دلثي"(Dilthey) عن مفهوم "الروح" ودور التاريخ في تشكيل المجتمع الإنساني، فضلا عن الفلسفة الفينومينولوجية الألمانية، وفلسفة التاريخ....كذلك تأثر هؤلاء المفكرين والفلاسفة بكثير من الأحداث السياسية التي عاصروها وعلى الأخص الثورة الروسية"**[52].

و"يظهر "هابرماس"، المولود سنة 1929م وارثا لمدرسة فرانكفورت أكثر من كونه ممثلا لها حتى وان كان مساعد "ادورنو" لفترة. يتضمن كتابه الأخير الموسوم (théorie de l'agir communicationnel)، **الصادر في ألمانيا سنة 1981م والمترجم إلى الفرنسية سنة** 1987، **مشروعا يتوخى بناء نظرية المجتمع"**[53].

أما عن تحليل "هابرماس للعملية الديمقراطية فهو يتناولها عندما يتكلم عن هيمنة النخبة الحاكمة، حيث " **يؤثر طغيان الدولة وزيادة سيطرة الطبقة التكنوقراطية، تلك السيطرة اللازمة لإدارة الأزمات الأخرى، تؤثر هذه في إضعاف دافعية الناس للمشاركة مشاركة فعالة في النظام على أي وجه من الوجوه. فحافز المنافسة الاقتصادية قد انتزع تدريجيا من نفوس الناس هو والإيمان بقيمة العمل، ذلك الشعور الباطني بضرورة العمل. وهذا الشعور بدأ يختفي لان العمل أصبح عملا رتيبا وبيروقراطيا، وأصبح الاقتصاد، كما يبدو قادرا على الاستمرار بقواه الذاتية"**[54]. هذا عن الديمقراطية في بعدها الاقتصادي، أما إذا انتقلنا إلى البعد السياسي فيمكن القول أن "**تنامي قوة الدولة البيروقراطية يضعف إمكانية المشاركة المثمرة في عملية اتخاذ القرار، عبر المؤسسات الديمقراطية كالأحزاب السياسية أو الانتخابات**"[55].

إذن يتبين مما سلف أن "هابرماس" قد تعمق في دراسة النظام البرجوازي الرأسمالي الذي أصبح يتسم، حسبه، باتساع نطاق الإدارة المركزية وسيطرة النزعة العلمية على شؤون الحياة اليومية الشيء الذي جعله يستبعد العامل الاقتصادي من منطلق انه أصبح ضعيفا (بسبب ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد والجماعات الذي جعلهم يتخلون عن النضال السياسي لتحرير المجتمع من الاستغلال الاقتصادي) في تفسير مسار المجتمع؛ وفي المقابل ركز على العامل السياسي وخاصة العامل الثقافي الذي يرتبط بالاغتراب الثقافي الذي يؤسس على دمج الأفراد بالمجتمع دمجا ناجحا ضمن ما يسمى "صناعة الثقافة" أو "الثقافة المصطنعة" وهو ما ينجر عنه تشكل ما يسميه "ماركيوز" (Marcuse) "الرجل ذو البعد الواحد"؛ إنسان منصهر ومخدر بما يوفره المجتمع الاستهلاكي من سلع وخدمات تساهم في تزييف وعيه وتفقده حق المشاركة في صناعة واقعه الاجتماعي.

خاتمة

إن قراءة هذا المقال قراءة نقدية تحيلنا إلى تسجيل الملاحظات السوسيولوجية الآتية:

- إن مفهوم الديمقراطية تعني للوهلة الأولى ومن الناحية النظرية، كما هو متعارف عليه، حكم الشعب؛ ولكن إذا حاولنا التعمق أكثر ونظرنا إليه من حيث ممارسة الفعل السياسي سنجد انه متشعب ومتعدد الأبعاد(سياسي، ثقافي، اجتماعي، سيكولوجي، اقتصادي...الخ)، فالديمقراطية لا ترتبط فقط بالنظام السياسي بل تتعداه إلى الأنظمة الأخرى: الاجتماعية، الثقافية، التربوية...الخ.

- إن ظاهرة الديمقراطية شغلت، في البداية، بال الفلاسفة، المصلحين، والمفكرين الاجتماعيين الذي نظروا إليها وحاول تفسيرها بناءً على: التأمل الفلسفي العميق، التصورات، والتجارب والخبرات من اجل إرساء مجتمع مثالي يقبل فيه كل عضو بمكانته ومركزه الاجتماعي (الجمهورية المثالية لأفلاطون، المدينة الفاضلة للفارابي، تصورات وخبرات فلاسفة العقد الاجتماعي وغيرهم). كما نالت اهتمام علماء الاجتماع، لاحقا، الذين اعتمدوا مناهج البحث الاجتماعي في دراستها.

- ملاحظة أخرى مهمة جدا وهي أن هذه الظاهرة (الديمقراطية) ارتبطت في علم الاجتماع بمسالة النظام والانتظام (كيف يمكن أن نخلق مجتمع منتظم؟)، ولذلك

جاءت اغلب الأعمال السوسيولوجية، خاصة التي اهتمت بما يسمى الوحدات الكبرى، في هذا المجال مركزة على هذا العامل.

- إذا دققنا في النظريات السالفة الذكر سنجد كل من: الوضعية، البنائية الوظيفية، الاتجاه الفينومينولوجي تسيطر عليها وتوجهها الأيديولوجية المحافظة التي تؤسس على فكرة الحفاظ على الواقع الاجتماعي من خلال تدعيم ما هو ايجابي وتعديل ما هو سلبي. وفيما يخص نظرية الاختيار العقلاني فقد صورت الإنسان على انه مصلحي- منفعي؛ فكل فعل يقوم به في شتى المجالات، بما فيها الفعل السياسي، يؤسس على المصلحة والمنفعة المتبادلة فقط (أنفعك وفي المقابل ماذا سأستفيد أنا؟). أما مدرسة فرانكفورت وممثلها "هابرماس" فقد ركزت على تأثير ظاهرة الهيمنة التي تمارسها النخبة الحاكمة وما ينجر عنها من سيطرة على جميع مناحي الحياة التي تساهم في خلق نموذج واحد للإنسان غير القادر على صناعة واقعه الاجتماعي وتغييره كلما اقتضت الضرورة ذلك.

- ملاحظة سوسيولوجية أخيرة نرى أنها بالغة الأهمية تتمثل بالديمقراطية كممارسة؛ فإذا سلمنا أن الفعل الديمقراطي يقوم على: المشاورة، المشاركة، الحوار...الخ؛ فيمكن التساؤل: من نشاور؟ هل بإمكان كل المواطنين أن يقدموا اقتراحات معقولة ومقبولة؟ هل نشارك النخبة؟ هل كل بإمكان الصفوة أن تقدم الإضافة؟ ثم من هي النخبة؟ هل كل من يطلق عليهم النخبة لديهم نية صادقة في إرساء نظام ديمقراطي على قواعد صحيحة بعيدة عن كل أنواع الاستغلال والتنافع المتبادل؟ إنها تساؤلات تولدت عما يخبره واقع الممارسات الديمقراطية للمجتمعات.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

الهوامش

(1): محمود الخالدي (1984): "نقض النظام الديمقراطي". بيروت، دار الجيل، ص 16.

(2): بوتومور (1988): "الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي". ترجمة محمود الجوهري وآخرون،مصر، دار المعرفة الجامعية، ص 128.

(3): "المرجع نفسه"، ص 129.

(4): أنتوني غِدِنز (2005): "علم الاجتماع". ترجمة فايز الصّياغ، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 04، 2005، ص 471.

(5): روبرت ماكيفر (1984): "تكوين الدولة". ترجمة حسين صعب، لبنان، دار الملايين للعلم، ط 02، ص 220.

(6): Madeleine Grawitz (2004) : « lexique des sciences sociales : France, Édition Dalloz, p 111 ».

(7): عبد المنعم الحنفي (1999): "موسوعة الفلسفة والفلاسفة". الجزء الأول، مصر، ص 604-605.

(8): Madeleine Grawitz, op cit, p 112.

(9): Ibid, p 112.(9)

(10): Ibid, p 112.

(11): Ibid, p 112.

(12): Ibid, p 112.

(13): Ibid, p 112.

(14): أنتوني غِدِنز، "مرجع سبق ذكره"، ص 472.

(15): سنوسي محمد (فيفريي 2018): "الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر، مدخل نظري". مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ص 14-15.

(16): هم رجال دين، فلاسفة، ومصلحين اجتماعيين اهتموا بظاهرة التنظيم الاجتماعي؛ بمعنى كيف يمكن خلق مجتمع يسوده النظام ويرضى فيه كل إنسان بمكانته الاجتماعية؛ وقد عرف تاريخ الفكر الاجتماعي محاولات رائدة في هذا المجال نذكر منها: الجمهورية المثالية لأفلاطون، مدينة الله لأوغسطين، أراء أهل المدينة الفاضلة للفرابي، تصورات فلاسفة العقد الاجتماعي وغيرهم.

(17): هم المتخصصون في علم الاجتماع الذين كانت لهم إسهامات بالغة الأهمية في تطوير هذا العلم وإثراء مباحثه ومناهجه التي رسمت الخطوط العريضة لما يعرف بمناهج البحث الاجتماعي.

(18): سامية خضر صالح (2005): "المشاركة السياسية والديمقراطية؛ اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا". مصر، كتب عربية، ص 10.

(19): أليكسي دي توكفيل (دون سنة): "الديمقراطية في أمريكا". الجزآن الأول والثاني، ترجمة أمين مرسي قنديل، مصر، عالم الكتب، ص 15.

(20): احمد زايد (1984): "علم الاجتماع، النظريات الكلاسيكية والنقدية". مصر، دار الكتب المصرية، ص 34 -35.

(21): ف.ج.رايت (1996): "مبادئ علم الاجتماع". ترجمة محمد شيا، مصر، مكتبة مدبولي، ط 01، ص 21.

(22): "المرجع نفسه"، ص 21.

(31): جاستون بوتول (دون سنة): "تاريخ علم الاجتماع". ترجمة عبدون غنيم، مصر، الدار القومية للطباعة والنشر، ص 42.

(24): عزة احمد صيام (2012): "تاريخ الفكر الاجتماعي". مصر، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، ص 147.

(25): "المرجع نفسه"، ص 150.

(26): ابن خلدون (2001): "المقدمة؛ ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر".لبنان دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 218.

(27): الشورى هي: "استطلاع الرأي من ذوي الخبرة فيه للتوصل إلى اقرب الأمور للحق". انظر: عبد الرحمان عبد الخالق: "الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي". دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1997، ص 14.

(28): العصبية هي: "رابطة اجتماعية- سيكولوجية، شعورية ولاشعورية معا، تربط أفراد جما ما، قائمة على القرابة، ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد: كافرا داو كجماعة". انظر: محمد عابد الجابري: "فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 06، 1994، ص 186.

(29): ابن خلدون، "مرجع سبق ذكره"، ص 166.

(30): علي غربي (2007): "علم الاجتماع والثنائيات النظرية، التقليدية- المحدثة".الجزائر، منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري/ قسنطينة ، 2007، ص 37.

(31): عالم اجتماع أمريكي ولد سنة 1902 وتوفي سنة 1979م، كان له الفضل في إرساء النظرية البنائية الوظيفية من خلال سلسلة من المؤلفات أهمها: بنية الفعل الاجتماعي (structure of social action) سنة 1937، البناء الاجتماعي والشخصية (social structure and personality) سنة 1964، النظرية السوسيولوجية والمجتمع الحديث (sociological theory and modern society) سنة 1967. انظر:

- madeleine grawitz: méthodes des sciences sociales. Édition Dalloz, France. 10e Édition. 1996. p 852.

(32): احمد زايد (2005): "علم الاجتماع، النظريات الكلاسيكية والنقدية". مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 03، 2005، ص 71.

(33): علي غربي، مرجع سبق ذكره ص 41.

(34): رابح كعباش (2007): "الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع". الجزائر، منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 85.

(35): سامية خضر صالح (2001): "المشاركة السياسية والديمقراطية، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة". مصر، كتب عربية، ص 38.

(36): "المرجع نفسه"، ص 40.

(37): "المرجع نفسه"، ص 75.

(38): "المرجع نفسه"، ص 75.

(39): أيان كرايب (1999): "النظرية الاجتماعية، من بارسونز إلى هابرماس". الكويتن عالم المعرفة، ص 101.

(40): "المرجع نفسه"، ص 102.

(41): "المرجع نفسه"، ص 102.

(42): سامية خضر صالح، "مرجع سبق ذكره"، ص 75 -76.

(43): "المرجع نفسه"، ص 76.

(44): "المرجع نفسه"، ص 77.

(45): السيد الحسيني (1985): "نحو نظرية اجتماعية نقدية". لبنان، دار النهضة العربية، ص -247 248.

(46): "المرجع نفسه"، ص 250.

(47): "المرجع نفسه"، ص 250.

(48): "المرجع نفسه"، ص -250 251.

(49): سامية خضر صالح، "مرجع سبق ذكره"، ص 109.

(50): "المرجع نفسه، ص 109.

(51): جان بيار دوران، روبير فايل (2012): "علم الاجتماع العاصر". ترجمة: ميلود طواهري،الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط 01، 2012، ص 464.

(52): السيد الحسيني، "مرجع سبق ذكره"، ص 222 -223.

(53): جان بيار دوران، روبير فايل، "مرجع سبق ذكره، ص 468.

(54): أيان كرايب، "مرجع سبق ذكره"، ص 316 -317.

(55): "المرجع نفسه"، ص 317.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف محمد جبالة، (2020) إشكالية الديمقراطية؛ "رؤية سوسيولوجية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص.ص: 161-168.